

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة دولة قطر

يلقيها

الدكتور/ مطلق ماجد القحطاني  
الوزير المفوض بالوفد الدائم للأمم المتحدة

أمام  
 مجلس الأمن  
 في المناقشة المفتوحة

بشأن المرأة والسلم والأمن

نيويورك، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٦

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations – New York  
809 U.N. Plaza, 4<sup>th</sup> Floor, New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

في البداية أسمحوا لي أن أتقدم لكم ببالغ الشكر وإلى البعثة الدائمة للبيان على ما أبديتموه من تفان وبراعة للإعداد لهذه المناقشة المفتوحة. ونهنى أنفسنا والمجتمع الدولي على بعض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلا أن الطريق أمامنا ما زال طويلاً لتحقيق أهداف وأغراض ذلك القرار بشكل مرضي.

السيد الرئيس،،،

إن دولة قطر كانت وما زالت وسوف تستمر في لعب دور رئيسي في تعزيز دور المرأة سواء على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي وفي كافة المجالات وتؤمن إيماناً راسخاً بعده مبادئ لتعزيز دور المرأة في صون وتعزيز السلام والأمن وعلى رأسها مشاركة المرأة في جميع الجهود والمراحل الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين وحماية النساء والفتيات من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء الصراعات المسلحة واتخاذ إجراءات صارمة تجاه مرتكبي الاعتداءات الجنسية ضد النساء والفتيات في مناطق الصراعات المسلحة سواء من قبل أطراف النزاع أو غيرهم  من فئات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووضع حد ونهاية للإفلات من العقاب ووضع التشريعات والممارسات الجيدة لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن

إن الاعتراف بهذه المبادئ الرئيسية في قلوبنا وترسيخها في أذهاننا يقتضي مع هذه المسألة بكل موضوعية وشفافية والابتعاد عن المعايير المزدوجة. إن عدم القيام بذلك لن يضعف دور المرأة في السلم والأمن وإنما سيعرقل السلام والمصالحة الدائمة.

السيد الرئيس،

لا يمكن الاعتماد على شجاعة المرأة وإصرارها على المشاركة في جميع مراحل عمليات السلم والأمن فحسب، وإنما يتطلب ذلك وضع البرامج وسن القوانين والتشريعات والأنظمة الاجتماعية الفعالة وفق الضوابط الاجتماعية المرعية في المجتمعات المختلفة وذلك لحماية كرامتها ومكانتها فيها.

السيد الرئيس،

أن تحديد السبل والوسائل لتمكين المرأة، ومسايرة الممارسات الصالحة وتعزيز دورها في عملية صنع القرارات على جميع المستويات يتسم بأهمية مركزية بالنسبة للتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتمشياً مع الولايات التي ينص عليها هذا القرار واتساقاً مع البيانات الرئاسية ذات الصلة، تم تصميم هيكل خطة العمل التي تطبق على نطاق المنظومة ليشمل بعض المجالات ذات الأولوية. وفي حين ساهمت خطة العمل بإيجابية إلى حد كبير، إلا أنها نتطلع إلى خطة العمل المنقحة التالية لتشمل معلومات أكثر تفصيلاً عن " إطار تحليل الصراعات" ، والنتيجة التي خلصت إليها مؤشرات الإنذار المبكر ذات الحساسية لنوع الجنس، ونشاط تحليل التعرض وتحديده جغرافياً.

إنه من المهم أن يتم إبراز الضوابط العضوية بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات الوطنية والإقليمية في هذا الشأن والتركيز على سبل ووسائل تحسين التنسيق بين الوكالات المعنية والقيام بتبيان نوع التعاون التقني المتاح لتعزيز القدرات الوطنية لصنع السلام وبناءه وتطوير مبادئ توجيهية عملية على أساس العبر المستفادة للنهوض بمشاركة المرأة بصورة ناشطة وكاملة في تعزيز مؤسسات مجتمع المدني.

إن مفتاح تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يكمن في الالتزام والمساءلة عن طريق مراقبة التقدم المحرز على كافة الأصعدة ورصده بصورة أكثر انتظاماً، ومساعدة الدول الأعضاء في صياغة خطط عمل وطنية ومشاركة اللجان الإقليمية في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والإستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية التي تعالج المشاغل المتمثلة في مجالات الأولوية في خطة العمل.

السيد الرئيس،،،

دعونا نسعى إلى تعزيز شبكات الشراكة القائمة بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة على أعلى المستويات، ومن الضروري أن تتوفر الإرادة السياسية القوية المستمرة لدى الدول الأعضاء لنتمكّن من تنسيق جهودها لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠). دعونا نعد أنفسنا للنهوض بواجبنا.

شكراً السيد الرئيس،،،